تحديات البنوك التشاركية للوفاء بمتطلبات رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر وفقا لبازل III بالدول العربية

Challenges of Participatory Banks to meet capital requirements for risk-weighted assets in accordance with Basel III, in Arab countries

بادة فاروق [1]، درغوم محفوظ [2]

BADA Farouk [1] ، DERGHOUM Mahfoud[2]

[1] المدرسة العليا للتجارة ، etd_fbada@esc-alger.dz

[2] المدرسة العليا للتجارة ، m_derghoum@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام: 09 /2020/10 تاريخ القبول: 17 /2020/12 تاريخ النشر: 31 /2020/12

ملخص:

تهدف هده الدراسة الى تحديد مستوى التقدم الذي وصلت اليه السلطات الإشرافية للدول العربية وكذلك التحديات القائمة للوفاء بمتطلبات بازل III وجهودها في هذا الصدد، توصلت الدراسة الى أن بعض البنوك المركزية قامت بإصدار وتطبيق متطلبات بازل /// المتعلقة بكفاية رأس المال و تباينت التحديات التي تواجه هذه البنوك في الوفاء بنسبة متطلب رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر ، فيما يتعلق باحتساب مكونات رأس المال، غير أنها تشترك في أن البنوك التشاركية تخضع لنفس التعليمات الرقابية التي تخضع لها البنوك التقليدية، علاوة على محدودية الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة التي يمكن إدراجها ضمن مكونات رأس المال ونقص التوافق مع المعايير المحاسبية..

كلمات مفتاحية: بازل III.، كفاية رأس المال، الدعامة الاولى.، الدعامة الثانية.، الدعامة الثالثة.،

تصنيف **JEL** : **G34, G33, G32**

Abstract:

This study aims to determine the level of progress reached by the Arab supervisory authorities, as well as the existing challenges to meet the requirements of Basel III and their efforts in this regard. For the application of each pillar of Basel III: the first pillar is mainly concerned with the requirements of capital adequacy and the second is represented in the supervisory review processes and finally the third one is about market discipline.

Keywords: BASEL III; Capital Adequacy; Tier 1; Tier 2.;Tier 3.

Jel Classification Codes: : G32, G33, G34

Résumé:

Cette étude vise à déterminer le niveau de progrès atteint par les autorités de contrôle arabes, ainsi que les défis existants pour répondre aux exigences de Bâle III et leurs efforts à cet égard. Pour l'application de chaque pilier de Bâle III: le premier pilier concerne principalement les exigences d'adéquation des fonds propres et le second est représenté dans les processus de contrôle prudentiel et enfin le troisième concerne la discipline de marché.

Mots-clés: BASEL III; Adéquation des fonds propres; Pilier 1; Pilier 2.; Pilier 3.

Codes de classification de Jel: : G32, G33, G34

المؤلف المرسل: بادة فاروق، الإيميل: Etd_fbada@esc-alger.dz

1. مقدمة:

طورت لجنة بازل للرقابة المصرفية إصلاحات في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي تهدف إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية ومعالجة الجوانب الهشة التي كشفت عنها الأزمة، وتمكين البنوك من مواجهة أية ظروف مالية أو اقتصادية ضاغطة أيا كان مصدرها بمفردها ، ومن ثم الحيلولة دون انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وشملت إصلاحات بازل III متطلبات رقابية أساسية ممثلة في إطار رأس المال، وإطار السيولة، وإطار الرفع المالي، كما تضمنت مطالبة البنوك بتكوين عدد من دعائم الصد لتقوية مستويات رأس المال ومواجهة المخاطر النظامية والتقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لاقى التمويل التشاركي اهتماما عالميا واسعا في ظل النظرة إلى آليات التمويل الإسلامي كأحد عناصر تحقيق الاستقرار المالي، وتجنب الآثار الناتجة عن تراكم المخاطر المالية لم يقتصر نشاط الصناعة على الدول الإسلامية فقط، وإنما اتسع نطاق انتشارها إلى عدد من الدول غير الإسلامية ، يختلف نموذج أعمال البنوك التشاركية عن نموذج أعمال البنوك التقليدية في العديد من الجوانب، لعل من أهمها أن الاولى تعتبر مصارف شاملة، فهي مزيج من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار و تعتمد بشكل اساسي على تقديم التمويل لعمليات القطاع الحقيقي استنادا إلى عدم مشروعية اعتبار المال كسلعة تباع وتشترى في حد ذاتها وتجلب عائداً دون المشاركة في الجهد والوقت.

لا تتعامل البنوك التشاركية في أي عقود ترتبط بأسعار فائدة وتستخدم أنواعا أخرى من العقود تتوافق مع الشريعة الإسلامية مثل عقود المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، و الاستصناع، والسلم تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وهامش الربح ، يترتب على ما سبق اختلاف جانبي الأصول والخصوم في البنوك التشاركية عن مثيلاتها في البنوك التقليدية هذا الاختلاف ما بين النوعين من البنوك تبعه وجود بعض التحديات التي تواجه البنوك التشاركية فيما يتعلق بتطبيق مقررات بازل IIIالاسيما ما يخص الوفاء بمتطلبات السيولة نظرا لمحدودية الأدوات التشاركية في بعض الدول، إضافة إلى عدد من التحديات الأخرى، وهو ما استلزم مجهودات من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتعديل بعض متطلبات بازل III بما يتوافق مع طبيعة البنوك التشاركية وإصدار المعيار رقم(IFSB 15) (قنطقجي، 2015، الصفحات 12-13)

في ضوء ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الوضع الراهن لتطبيق البنوك التشاركية لمقررات بازل III في الدول العربية سواءً على صعيد متطلبات رأس المال أو السيولة وكذلك على صعيد المراجعة الرقابية وانضباط السوق، وماهية التحديات التي تواجهها في هذا الصدد، والجهود المبذولة من قبل البنوك المركزية لتخفيف هذه التحديات و يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي :ما مدى تكيف معيار متطلبات راس المال المطبق بالبنوك التشاركية مع ما أصدرته لجنة بازل؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل التحديات التي تواجهها البنوك التشاركية في تطبيق معيار متطلبات راس المال الصادر عن لجنة بازل بمختلف اصداراته؟
- هل هناك معيار متطلبات راس المال ذو صيغة اسلامية يتلاءم مع طبيعة البنوك التشاركية؟
- ما اثر بازل III على قدرة البنوك الاسلامية في تطبيق معيار متطلبات راس المال؟

أهمية الدراسة :يستمد البحث اهميته من اهمية البنوك التشاركية في القطاع المالي والمصرفي من جهة، ومن جهة اخرى من اهمية معيار متطلبات راس المال كأحد الاساليب المعتمدة في ادارة المخاطر، والذي عرف عدة تطورات كان آخرها معيار متطلبات راس المال وفق بازل III ، وذلك بعد الازمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة :يهدف البحث الى:

- الوقوف على الوضع الراهن لتطبيق البنوك التشاركية لمقررات بازل III في الدول العربية سواءً على صعيد متطلبات رأس المال أو السيولة وكذلك على صعيد المراجعة الرقابية وانضباط السوق؛
- ماهية التحديات التي تواجهها في هذا الصدد، والجهود المبذولة من قبل البنوك المركزية لتخفيف هذه التحديات؛
- تبيان مدى فاعلية وقدرة البنوك التشاركية على تطبيق معيار متطلبات راس المال الصادر عن لجنة بازل III؛
- اجراء مقا رنة بين معيار متطلبات راس المال الصادر عن لجنة بازل و معيار متطلبات راس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية و ذلك بالتطبيق على مجموعة من البنوك من مختلف الدول العربية محل الدراسة .

فرضيات الدراسة :تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد معيار اسلامي لمتطلبات راس المال يلائم البنوك التشاركية وينسجم مع معيار متطلبات راس المال الصادر عن لجنة بازل.

حدود الدراسة :لقد اقتصرت الدراسة على دراسة مجموعة من البنوك التشاركية في 15 دولة عربية ،

2. واقع البنوك التشاركية في الدول العربية

لاقى التمويل التشاركي اهتماما عالميا واسعا في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ظل النظرة إليه كأحد عناصر تحقيق الاستقرار المالي، وتجنب الآثار الناتجة عن تراكم المخاطر المالية، لا سيما على ضوء الدراسات التي أشارت إلى أن المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التمويل أقل من نصف المخاطر المرتبطة بالتمويل التقليدي لكون آلياته قائمة بالأساس على المشاركة في الربح والخسارة رغم كون حجم سوق التمويل التشاركي لا يزال يمثل % 3.5 فقط من حجم سوق التمويل التقليدي إلا أن نشاط السوق شهد تناميا واضحا في الآونة الأخيرة، وهو ما ساعد على ارتفاع حجم السوق عالميا من 150 مليار دولار في منتصف التسعينات إلى 2.2 تريليون دولار في منتصف عام 2018 وفق أحدث التقديرات.

بدأ نشاط البنوك التشاركية في الدول العربية في مصر في عام 1963 مع تأسيس ما يعرف ببنوك الادخار في مدينة ميت غمر، فيما يرجع إنشاء أول بنك متوافق مع الشريعة معاصر في الدول العربية إلى عام 1974 في مدينة دبي في الإمارات .توالى بعد ذلك نمو نشاط البنوك التشاركية في الدول العربية وشهد عددها ارتفاعا ملموسا سواءً فيما يتعلق بالبنوك التي ينحصر نشاطها فقط في العمليات المصرفية التشاركية، أو فيما يتعلق باتجاه البنوك التقليدية، كذلك إلى فتح نوافذ تابعة لها لتقديم خدمات التمويل التشاركي (حمزة و حماد، 2008، الصفحات 4-5).

الجدول 1 : عدد البنوك التشاركية و عدد النوافذ التي تقدم خدمات التمويل التشاركي على مستوى الدول العربية

الدولة	2015		2016		2017		2018		2019	
	البنوك التشاركية	عدد النوافذ	البنوك التشاركية	عدد النوافذ	البنوك التشاركية	عدد النوافذ	البنوك التشاركية	عدد النوافذ	البنوك التشاركية	عدد النوافذ
الأردن	4	0	4	0	4	0	4	0	4	0
البحرين	25	6	26	6	23	6	21	5	20	5
تونس	2	0	3	0	3	0	3	0	3	0
السعودية	4	8	4	8	4	8	4	8	4	8
السودان	37		37		37		37		37	
سوريا	3		3		3		3		3	
العراق	12	0	19	0	24	0	29	0	29	0
عمان	2	6	2	6	2	6	2	6	2	6
فلسطين	2		3		3		3		3	
قطر	4		4		4		4		4	
الكويت	5		5		5		5		5	
مصر	3		3		3		3		3	
المغرب	0	0	0	0	5	0	5	3	5	3
الجزائر	2	0	2	0	2	0	2	0	2	0
ليبيا		19		22	1	24	1	32	2	36
المجموع	**105**	**39**	**115**	**42**	**123**	**44**	**126**	**54**	**126**	**58**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2019

بشكل عام وعلى مستوى الدول العربية تعتبر المصارف التشاركية ذات أهمية نظامية على المستوى المحلي في سبع دول عربية وهي :الأردن، وجيبوتي، والإمارات، وقطر، والكويت، والسعودية، والسودان، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن % 15 من مجمل الأصول المصرفية العالمية، بما يجعل أنشطتها المصرفية تؤثر بشكل كبير على نشاط القطاع المصرفي ككل في هذه الدول لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما يعتبر التمويل التشاركي ذو أهمية نظامية عالمية في كل من السعودية والإمارات، حيث تستأثر بنحو 25.1 %و 9.8% من أصول الصناعة على مستوى العالم.

الشكل 1 : التوزيع النسبي للبنوك التشاركية في الدول العربية في 2019

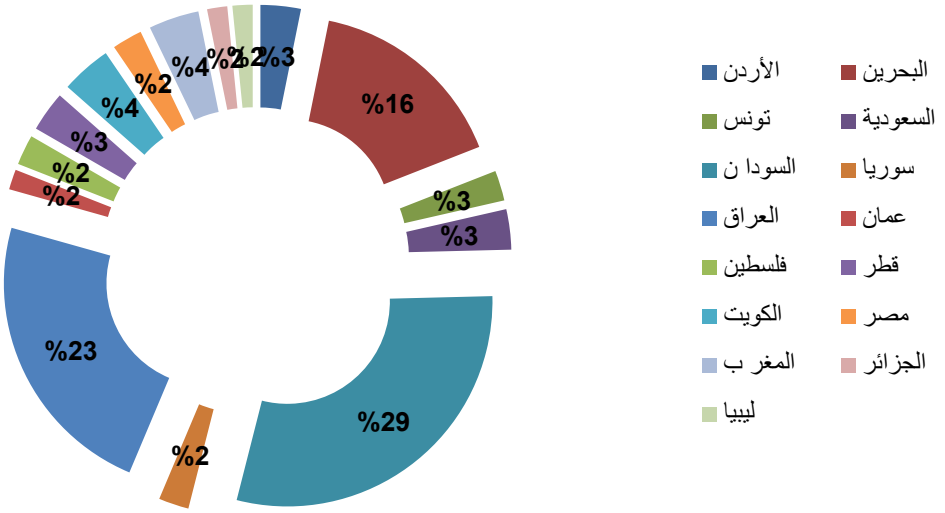

المصدر: من اعداد الباحثين

من جانب آخر، بلغ عدد نوافذ البنوك التي تقدم خدمات تشاركية في كل من الأردن، والبحرين، وتونس، والسعودية، والعراق، وعُمان، وليبيا والمغرب نحو 58 نافذة عام 2019 مقابل 39 نافذة في عام 2015 ، حيث ارتفع عدد النوافذ في بعض الدول واستقر في دول أخرى.

الجدول 2 : إجمالي الاصول المصرفية / أصول البنوك التشاركية في الفترة 2015-2019 (الوحدة :مليون عملة محلية)

	البيان	الاردن	البحرين	تونس	السودان	سوريا	العراق	فلسطين	قطر	الكويت	ليبيا	المغرب
2015	الأصول المصرفية	45 184	71 816	89 328	10 991	3 502 133	...	12 295	1 112 729	68 141	20 233	1 145 000
	البنوك التشاركية	6 809	9 529	4 038	10 991	396 838	...	1 326	304 847	2 613	...	...
	%	**15%**	**13%**	**5%**	**100%**	**11%**	,,,	**11%**	**27%**	**4%**	,,,	,,,
2016	الأصول المصرفية	46 336	69 955	98 951	1 338	4 738 770	...	13 867	1 262 736	694	103 455	1 199 000
	البنوك التشاركية	7 384	9 885	5 018	1 338	636 535	...	1 688	322 867	26 646	...	...
	%	**16%**	**14%**	**5%**	**100%**	**13%**		**12%**	**26%**	**3839%**		
2017	الأصول المصرفية	47 085	70 479	110 974	213 334	5 530 017	152 759 950	15 495	1 363 639	73 506	116 477	1 271 000
	البنوك التشاركية	7 673	10 056	5 697	213 334	753 565	8 018 083	2 192	352 202	28 683	...	2 554
	%	**16%**	**14%**	**5%**	**100%**	**14%**	**5%**	**14%**	**26%**	**39%**		**0%**
2018	الأصول المصرفية	48 556	72 436	122 987	46 755	6 632 220	118 842 915	15 632	1 382 749	76 695	117 062	1 341 000
	البنوك التشاركية	7 927	10 501	6 875	46 755	919 252	8 791 310	2 348	350 044	3 039	910	7 316
	%	**16%**	**14%**	**6%**	**100%**	**14%**	**7%**	**15%**	**25%**	**4%**	**1%**	**1%**
2019	الأصول المصرفية	49 454	77 045	129 972	551 039	7 566 286	127 416 654	17 347	1 549 554	82 962	...	1 418 000
	البنوك التشاركية	8 236	12 063	7 862	551 039	1 203 895	9 381 483	2 834	41 575	34 873	1 662	12 852
	%	**17%**	**16%**	**6%**	**100%**	**16%**	**7%**	**16%**	**3%**	**42%**		**1%**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2019.

من حيث مستويات ربحية البنوك التشاركية في الدول التي شملتها الدراسة خلال الفترة 2015-2019 من حيث العائد على حقوق الملكية فقد كان أداؤها أفضل من أداء الجهاز المصرفي في كل من الأردن، وسوريا، والكويت، ومصر، وليبيا كذلك، في حين كان أقل في باقي الدول،

الجدول 3 : نسبة العائد على حقوق الملكية بالقطاع المصرفي/ نسبة العائد على حقوق الملكية بالبنوك التشاركية في الفترة 2015-2019

السنة	*البيان*	*الاردن*	*البحرين*	*تونس*	*السودان*	*سوريا*	*عمان*	*فلسطين*	*الكويت*	*ليبيا*	*مصر*	*المغرب*
2015	العائد / حقوق الملكية بالقطاع المصرفي	10,2	4,6	8,7	39	29,06	11,98	14,9	8,8	4,4	24,4	9,1
	العائد / حقوق الملكية بالبنوك التشاركية	11,85	-1,5	0,6	39	38,54	-0,1	17,45	9	/	43,4	/

2016	العائد / حقوق الملكية بالقطاع المصرفي	8,9	6,8	10,9	44,1	22,83	11,23	15,48	8,5	4,8	30,9	8,6
	العائد / حقوق الملكية بالبنوك التشاركية	13,31	5,3	4,4	44,1	38,78	3,3	15,23	8,3		63,7	
2017	العائد / حقوق الملكية بالقطاع المصرفي	8,8	7,1	13,4	48	-5,78	9,81	16,14	9,5	9,1	21,5	9,5
	العائد / حقوق الملكية بالبنوك التشاركية	13,21	5,7	2,7	48	-5,23	6	11,01	10,3		41	-2
2018	العائد / حقوق الملكية بالقطاع المصرفي	9,4	6,6	13	95	7,45	10,63	15,28	10,7	20,9	19,2	9,5
	العائد / حقوق الملكية بالبنوك التشاركية	12,56	6,2	3,4	95	8,98	9,13	9,93	12,3	11	32,3	-17
2019	العائد / حقوق الملكية بالقطاع المصرفي	9,7	8,1	/	40	1,02	9,53	13,51	10,7	/	/	/
	العائد / حقوق الملكية بالبنوك التشاركية	12,1	5,5	/	40	7,06	/	11,24	12	14	/	/

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2019.

تمثل الأصول المصرفية للبنوك التشاركية نسبة مهمة من إجمالي الأصول المصرفية للدول التي تضمنتها الدراسة، حيث تمثل 100% في السودان كون نظامها المصرفي متوافق كليا مع الشريعة سواء على مستوى القطاع المصرفي، أو حتى على مستوى البنك المركزي، يليها السعودية بنسبة 69.4% ثم الكويت بنسبة 25% من إجمالي الأصول المصرفية .في حين تتراوح نسبة أصول البنوك التشاركية ما بين 15% إلى 17% من إجمالي الأصول المصرفية في كل من الأردن، والبحرين، وسوريا، وفلسطين.

3. الدعامة الأولى :وفاء البنوك التشاركية بمتطلبات كفاية رأس المال

تواجه البنوك التشاركية تحديات فيما يتعلق باحتساب نسبة كفاية رأس المال، فعلى الرغم من أن احتساب النسبة المطلوبة في البنوك التشاركية يتم تقريبا بنفس الطريقة التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، إلا أن هناك اختلافات في التعرف على مصادر الأموال(جانب الخصوم)والأصول المرجحة للمخاطر جانب الأصول (مفتاح و رحال، 2015، صفحة 54).

بالنسبة لمصادر الأموال، هناك اختلاف كبير بين البنوك التشاركية والبنوك التقليدية يتعلق بامتصاص خسارة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح على عكس المودعين في البنوك التقليدية، فإن مالكي حسابات الاستثمار ليسوا بالمعنى الفعلي للمودعين(دائنين)ولا يمكن اعتبارهم من ملاك البنك(حقوق ملكية)، بل تجمع بينهم وبين البنك علاقة مضاربة .وفقا لهذا العقد، فإنهم في مقابل حصولهم على نصيب من الأرباح المحققة، يتحملون كذلك الخسارة إذا حصلت ، ما لم يكن هناك إهمال أو سوء تصرف من طرف البنك، وتبعا لذلك، فمن المتوقع أن يستوعبوا جميع الخسائر على الاستثمارات التي تتم بأموالهم. (مفتاح و رحال، 2015، صفحة 55)

إن هذه القدرة على تمرير الخسائر لحاملي حسابات الاستثمار توفر للبنوك التشاركية مخزونا إضافيا للحد من تأثير الصدمات السلبية على ملاءتها، لذلك يتوقع أنه كلما ارتفعت حصة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح كمصدر للأموال وقلت حساسيتها للتغيرات في العوائد، كانت ملاءة البنوك التشاركية أفضل مقارنة بالبنوك التقليدية .غير أن التطبيق على الواقع يختلف، إذ لا تقوم البنوك التشاركية في بعض الحالات بتحميل أصحاب تلك الحسابات أية خسارة تجنبا لمخاطر السمعة، وليس أن تضمن لأصحاب هذه الحسابات عوائد مساوية على الأقل لعوائد السوق والاستثمارات الأخرى البديلة تجنبا للمخاطر التجارية المنقولة (Alam, 2013, pp. 29-50).

بالنسبة لجانب الأصول، يختلف تخصيص أوزان المخاطر لفئات متنوعة من الأصول في البنوك التشاركية، وذلك لأن الأصول في هذه البنوك تتراوح بين تمويل التجارة والشراكة في الأسهم، مما يستتبعه اختلاف أوزان المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية .بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود ممارسات لتيسير(تجانس)الدخل له آثار غير مباشرة على كفاية رأس مال البنوك التشاركية(على سبيل المثال، تحتفظ تلك البنوك باحتياطيات لأغراض تجانس الدخل)، وبالتالي فإن الجهات التنظيمية تأخذ هذا الأمر في الاعتبار عند تحديد نسبة كفاية رأس المال (مفتاح و رحال، 2015، صفحة 61).

فيما يتعلق بمتطلبات بازل III ، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإجراء تعديلات على المعيار2 ، ليتم إصدار المعيار 15الذي يضم كل العناصر اللازمة لتطبيق معيار بازل III لحساب نسبة كفاية رأس المال، يقترح مجلس الخدمات المالية الإسلامية الطريقتين المعيارية(القياسية)و التقديرية في الصيغة القياسية، يتم احتساب نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر باستثناء الأصول الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار يتم تعديل صيغة التقدير لاستيعاب

الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك التشاركية لتقليل المخاطر التجارية المنقولة والمخاطر النظامية في الأسواق التي تحتفظ فيها البنوك التشاركية باحتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار ، تتمتع السلطات الإشرافية بسلطة تقديرية لضبط مقام صيغة كفاية رأس المال . (Song & Oosthuizen , 2014, pp. 18-19)

كشفت الدراسة التي قمنا بها عن مجموعة متنوعة من الممارسات المتعلقة بتعديل مقام صيغة كفاية رأس المال ، ففي بعض الدول يتعين على البنك التشاركي الاحتفاظ برأس المال مقابل الأصول الممولة من حساب استثمار غير مقيد وفي أخرى فإن البنوك مطالبة بالاحتفاظ برأس مال مقابل الأصول الممولة بواسطة حساب استثمار مقيد، ويعتقد آخرون أن احتياطي معدل الأرباح يعتبر رأس مال مؤهلاً للاتفاقية التنظيمية، كما يعتقد البعض أيضا أن احتياطي خسائر الاستثمار يعتبر رأس مالًا مؤهلًا لهذه الأغراض(Song & Oosthuizen , 2014, pp. 26-27)

برغم التحديات السابق الإشارة إليها، إلا أن تأثير متطلبات رأس المال في بازل III لن يكون كبيرا على كفاية رأس مال البنوك التشاركية لأن هيكل رأس المال فيها يتكون أساسا من الشريحة الأولى، ومن النادر الاعتماد على الشريحة الثانية لرأس المال، حيث تمنع ضوابط الشريعة الإسلامية الكثير من مكوناتها (التهامي، 2014، صفحة 18)،

و يلاحظ أنه رغم كون المدى الزمني الذي أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية للوفاء بمتطلبات بازل III هو عام 2022، إلا أن عدد اً من البنوك المركزية بالدول العربية قد سارعت بإصدار وتطبيق متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال للبنوك التشاركية ، فإنه من بين خمسة عشر بنكا ، قامت خمسة بنوك مركزية بإصدار و/أو تطبيق متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال للبنوك التشاركية وهي الأردن والكويت والبحرين والمغرب و عُمان عرفت نسبة كفاية رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر زيادة بالنسبة للبنوك التشاركية في الدول العربية التي شملتها الدراسة خلال السنوات الخمس باستثناء السودان وسوريا نتيجة الظروف الداخلية في كلتا الدولتين كما سجلت استقراراً عند نفس مستوياتها المسجلة في الأردن، حيث يوضح الشكل ادناه تطور نسبة رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر لهذه البنوك في عدد من الدول العربية خلال فترة السنوات الخمسة ا لأخيرة تباينت التحديات التي تواجه البنوك التشاركية في الوفاء بنسبة متطلب رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر بالدول العربية، بشكل خاص فيما يتعلق باحتساب مكونات رأس المال، غير أنها تشترك في بعض العناصر منها أن البنوك التشاركية تخضع لنفس التعليمات الرقابية التي تخضع لها البنوك التقليدية إلى جانب نقص الأدوات المالية التشاركية والتي يمكن إدراجها ضمن مكونات رأس المال كذلك في نقص التوافق مع المعايير المحاسبية (Ashraf & Lahsasna, 2017, p. 9)

الشكل 2 : تطور نسبة رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر في عدد من الدول العربية(2018 و 2019) (%)

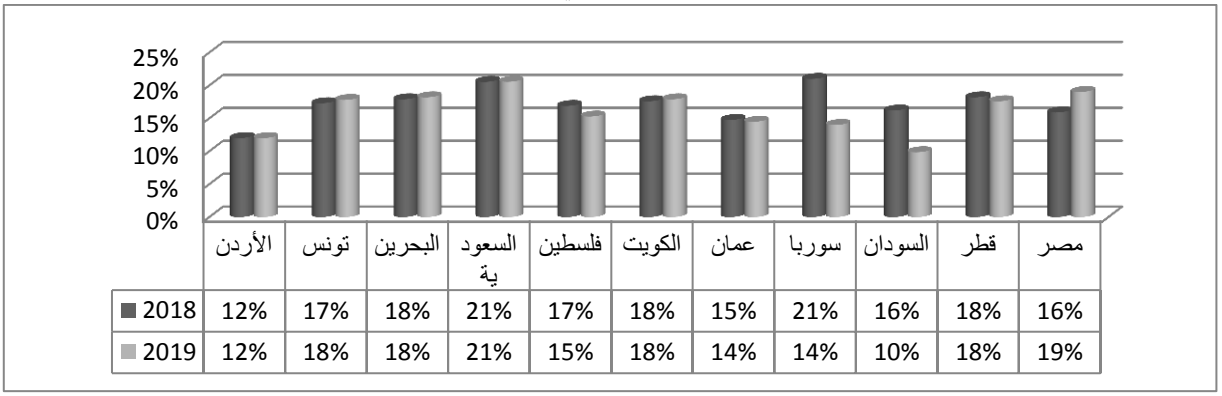

	الأردن	تونس	البحرين	السعودية	فلسطين	الكويت	عمان	سوريا	السودان	قطر	مصر
2018	12%	17%	18%	21%	17%	18%	15%	21%	16%	18%	16%
2019	12%	18%	18%	21%	15%	18%	14%	14%	10%	18%	19%

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2019.

تبذل البنوك المركزية بالدول العربية جهودا ملموسة لتخفيف الصعوبات التي تواجه البنوك التشاركية لتمكينها من مواجهة التحديات المرتبطة باحتساب مكونات رأس المال في إطار مقررات بازل III ، تختلف تلك الجهود بحسب طبيعة البيئة المصرفية التي تعمل بها تلك البنوك حيث قام بنك الكويت المركزي استناداً إلى الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008 ، وبعد إصدار لجنة بازل للتعليمات الخاصة ببازل III وقيام مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في ديسمبر 2013 بإصدار المعيار المعدل لكفاية رأس المال، بإصدار تعليماته الخاصة بمعيار كفاية رأس المال، وقد استهدفت

التعليمات من هذا الأمر تحسين جودة رأس المال وزيادة نسبة رأس المال الرقابي بما يساعد على امتصاص الخسائر، بالإضافة إلى بناء دعائم رأس مال إضافية في إطار سياسة التحوط الكلي التي تطبقها السلطات الرقابية للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، كذلك ولأغراض تسهيل تطبيق التعليمات قام بنك الكويت المركزي بتزويد البنوك المحلية بمسودة التعليمات من أجل دراسة الأثر الكمي للتطبيق.

اما في الأردن تلتزم البنوك التشاركية بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويقوم البنك المركزي بالمتابعة المستمرة للتأكد من تطبيق البنوك التشاركية لتعليمات البنك المركزي المتعلقة باحتساب مكونات رأس المال، وإصدار تعليمات وفق ا لمعيار رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية و في مصر، تقوم البنوك التشاركية بملاءمة منتجاتها ذات الطبيعة الخاصة مع البنود المدرجة بنموذج معيار كفاية رأس المال والموحدة على كافة الجهاز المصرفي المصري باختلاف طبيعة أعمالها المختلفة .ويقوم البنك المركزي المصري بالرد على الاستفسارات الخاصة بالبنوك التشاركية بصفة مستمرة لتمكينها من مواءمة منتجاتها مع التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري (المكاوي، 2013، صفحة 116).

و في المغرب، يعكف كل من البنك المركزي ووزارة المالية على استكمال المنظومة التنظيمية بما يمكّن من السماح بإصدار أدوات تلائم مقررات بازل III وتتوافق مع الآراء الصادرة عن اللجنة الشرعية للمالية التشاركية. و في ليبيا، بالرغم من عدم إصدار البنك المركزي لأية تعليمات تتعلق ببازل III ، إلا أنه يقوم بإعداد وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين بخصوص بازل III ، بما فيها احتساب مكونات رأس المال في إطار رفع القدرات الرقابية استعدادا لتبني هذه التعليمات.

بالجزائر لا يوجد أية معاملة خاصة للبنوك التشاركية من قبل بنك الجزائر الا ما تضمنه المرسوم الرئاسي و صدور نظام 02/02 المحدد للعمليات البنكية ما يجعل البنوك التشاركية تحت طائلة المتطلبات الرقابية والتنظيمية المطبقة على البنوك التقليدية، وهذا بدوره يستدعي منها المزيد من الجهود للتوافق مع تلك المتطلبات، اما في عمان، وبفضل الجهود التي يبذلها البنك المركزي وبتعاون البنوك التشاركية فقد صارت تلك البنوك متوافقة مع متطلبات مقررات بازل III.

وإذا كان حساب نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر يعتبر تحديا حتى في البنوك التقليدية، فإنه في البنوك التشاركية يعتبر تحديا أكبر .تظهر نتائج الدراسة أنه ونظرا لكون معظم الدول العربية إما أصدرت متطلبات خاصة ببازل III متعلقة بكفاءة رأس المال للبنوك التشاركية حديثا أو لم تصدرها بعد، فإنه لم يتبين بعد بشكل جلي التحديات الكبرى التي تواجه حساب نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر، وقد يحتاج الأمر بعض الوقت لتشكيل تصور متكامل حيال تلك التحديات (Farooqi & O'Brien, 2019, pp. 216-235). أما فيما يتعلق بتحليل جهود البنوك المركزية العربية في تمكين البنوك التشاركية من احتساب أنواع المخاطر المختلفة، فقد جاءت على النحو التالي:

1.3 مخاطر الائتمان

ان البنوك المركزية العربية تبذل جهودا حثيثة لتمكين البنوك التشاركية من احتساب مخاطر الائتمان في إطار مقررات بازل ففي مصر تقوم كافة البنوك العاملة(بنوك تقليدية / بنوك تشاركية)باتباع الأسلوب المعياري وفقا لمقررات بازل II عند احتساب مخاطر الائتمان من الناحية الرقابية (Farooqi & O'Brien, 2019, pp. 216-235) .ويقوم البنك المركزي بالتواصل مع كافة البنوك في حالة وجود أية معوقات أو استفسارات لديها خاصة في تطبيق طريقة حساب تلك المخاطر وفقا للتعليمات الرقابية المتبعة في هذا الشأن .وفي المغرب، وضع البنك المركزي إطارا تنظيميا بخصوص احتساب مخاطر الائتمان اما في الكويت، وضمن الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي لتمكين البنوك التشاركية من احتساب مخاطر الائتمان في إطار مقررات بازل، فقد قام بإصدار تعليمات خاصة باحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لتغطية مخاطر الائتمان وفقا للأسلوب المعياري الذي تم تطويره من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية،

بالإضافة إلى إصدارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB كما تضمنت التعليمات تفاصيل معايير التأهيل لاستخدام الأسلوب المعياري لاحتساب مخاطر الائتمان، ومن ذلك الانكشافات داخل الميزانية العمومية(الأصول)المرجحة بمخاطر الائتمان و الانكشافات خارج الميزانية العمومية(الالتزامات العرضية)المرجحة بمخاطر الائتمان، والعمليات المشابهة لاتفاقيات إعادة الشراء ومعاملات تمويل الأوراق المالية التشاركية، والمخاطر الائتمانية للطرف المقابل، ومخففات مخاطر

الائتمان فيما شرع البنك المركزي التونسي في مراجعة طرق احتساب مخاطر الإقراض وفقا لمتطلبات بازل III ، وفي الأردن، تم إصدار تعليمات تفصيلية للبنوك مدعمة بنماذج للمساعدة في عملية احتساب مخاطر الائتمان، كما قام البنك المركزي العراقي بإصدار الضوابط الخاصة بإدارة المخاطر للمؤسسات المالية الإسلامية استناد اً للمعايير الدولية الصادرة وتدريب الكوادر المصرفية عليها.

وبالجزائر، يتم تحديد حجم الخطر الائتماني يتم بنفس الطريقة المطبقة على البنوك التقليدية اي ان الديون علي الزبائن بصيغ التمويل التشاركي (المرابحة والإيجار والسلم والاستصناع)تعالج بنفس طريقة معالجة الديون المترتبة عن منح القروض التقليدية.

2.3 مخاطر التشغيل

على غرار مخاطر الائتمان، تقوم البنوك المركزية العربية ببذل جهود كبيرة لتمكين البنوك التشاركية من احتساب مخاطر التشغيل في إطار مقررات بازل .ففي مصر، تقوم كافة البنوك(بنوك تقليدية / بنوك تشاركية)باتباع أسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب مخاطر التشغيل من الناحية الرقابية، كما يقوم البنك المركزي المصري في هذا الشأن بالتواصل مع كافة البنوك في حالة وجود أية معوقات أو استفسارات لديها خاصة بتطبيق طريقة حساب تلك المخاطر وفق ا للتعليمات الرقابية المُ تبعة في هذا الشأن (التهامي، 2014، صفحة 19).

في الكويت، وضمن الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي لتمكين البنوك التشاركية من احتساب مخاطر التشغيل تم الأخذ بالاعتبار ما ورد في مقررات لجنة بازل وكذلك في معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية عند إصدار التعليمات الخاصة بمنهجية قياس المخاطر التشغيلية، أي المعايير الكمية لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب القياسي والأسلوب القياسي البديل حيث ترك للبنوك حرية اختيار الاسلوب المتبع من طرفها مع مراعاة الحصول على موافقة البنك المركزي في حال اتباع أي من الأسلوبين الأخيرين.

في الأردن، أصدر البنك المركزي تعليمات تفصيلية للبنوك مدعمة بنماذج للمساعدة في عملية احتساب مخاطر التشغيل و في المغرب، قام البنك المركزي بوضع إطار تنظيمي بخصوص احتساب مخاطر التشغيل.

3.3 مخاطر السوق

بالنسبة لاحتساب مخاطر السوق في إطار مقررات بازل III ، تبذل البنوك المركزية بالدول العربية جهود اً مستمرة، بعضها لا يخرج عن الجهود المبذولة في إطار احتساب الأنواع الأخرى من المخاطر(الائتمان والتشغيل)، ففي الكويت على سبيل المثال، قام البنك المركزي الكويتي ولغرض تمكين البنوك التشاركية من احتساب مخاطر السوق بوضع تعليمات مفصلة تمكن من قياس مخاطر السوق المطلوبة لاحتساب نسبة كفاية رأس المال باستخدام الأسلوب القياسي أو أسلوب النماذج الداخلية بعد موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة على ذلك .تشمل تلك التعليمات المتطلبات العامة ومتطلبات التقييم ومنهجية الأسلوب القياسي وأسلوب النماذج الداخلية والأصول المرجحة بمخاطر السوق.

في مصر، تقوم كافة البنوك باتباع الأسلوب المعياري لاحتساب مخاطر السوق من الناحية الرقابية .ويقوم البنك المركزي المصري في هذا الشأن بالتواصل مع كافة البنوك في حالة وجود أية معوقات أو استفسارات لديها خاصة بتطبيق طريقة احتساب تلك المخاطر وفقا التعليمات الرقابية المتبعة في هذا الشأن. كما قام البنك المركزي التونسي بإصدار متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البنوك التشاركية، وأصدر البنك المركزي الأردني تعليمات تفصيلية للبنوك مدعمة بنماذج للمساعدة في عملية احتساب مخاطر السوق.

4.3 مناهج قياس المخاطر

تتيح معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة متنوعة من المقاييس الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر :ائتمانية، سوقية وتشغيلية .يظهر الجدول نتائج الدراسة حيال مناهج تقييم كل نوع من المخاطر باستخدام المناهج المقترحة في معايير بازل III بالنسبة للبنوك التشاركية في الدول العربية

الجدول رقم 4 : طرق احتساب المخاطر الأكثر اتباعا من قبل البنوك التشاركية (مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل)

	مخاطر الائتمان			مخاطر السوق		مخاطر التشغيل		
الدولة	المنهج المعياري	التقييم الداخلي الأساسي	التقييم الداخلي المتقدم	المنهج المعياري	النماذج الداخلية	المنهج المعياري	المؤشر الأساسي	القياس المتقدم
الأردن	✖			✖			✖	
البحرين	✖			✖			✖	
تونس	✖			✖			✖	
الجزائر	✖			✖		✖		
السعودية	✖			✖		✖	✖	
السودان	✖			✖		✖		
سوريا	✖			✖		✖		
العراق	✖			✖			✖	
فلسطين	✖			✖			✖	
الكويت	✖			✖		✖		
ليبيا	✖			✖			✖	
مصر	✖			✖			✖	
المغرب	✖			✖		✖		
عُمان	✖			✖		✖		

المصدر: من اعداد الباحثين

يُظهر الجدول أن البنوك التشاركية في الدول العربية تنتهج المناهج المعيارية، التي تعتبر أسهل الطرق الممكنة في قياس المخاطر .كما يظهر إن كل والبنوك المركزية العربية(التي أجابت عن الدراسة)تُلزم البنوك التشاركية بالمنهج المعياري فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين تتراوح بين المنهج المعياري ومنهج المؤشر الأساسي فيما يتعلق بقياس مخاطر التشغيل، حيث تتبع كل من المغرب والكويت والسودان وسوريا، والجزائر و عمان المنهج المعياري، وبقية الدول منهج المؤشر الأساسي، في حين تتيح مؤسسة النقد العربي السعودي الخيار للبنوك التشاركية الاختيار بين المنهجين المعياري والأساسي.

أصدرت البنوك المركزية في كل من فلسطين والمغرب والكويت وتونس والبحرين والأردن و عمان تعليمات لكفاية رأس المال للبنوك التشاركية يأخذ بالاعتبار المعيار 15 الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية من الملاحظ أن غالبية الدول أخذت بعين الاعتبار المعيار 15 الذي لم يكن بديلا عن متطلبات بازل، لذا سعت للتوفيق بين المعايير.

لم تتضح أبرز التحديات التي تواجه البنوك التشاركية للوفاء بالمعيار (15) لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث أن أبرز تحد يواجه تطبيق المعيار (15) هو وزن المخاطر المرجحة المتعلقة بتمويل الاستثمار من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية .إن عدم وضوح التحديات التي تواجه البنوك التشاركية، لا يعني عدم وجودها وقد يكون السبب أن التطبيق الفعلي للمعيار يعتبر حديثا، وعادة ما يحتاج الأمر وقتا لتتجلى الصعوبات والتحديات بشكل واضح، كما أن بعض البنوك المركزية العربية باشرت بتخفيف الصعوبات التي يمكن أن تواجه تطبيق المعيار، وبالتالي تسهيل التزام البنوك التشاركية للوفاء بالمعيار ،

4. الدعامة الثانية لمتطلبات بازل III (المراجعة الرقابية)

تضمنت مقترحات بازل III ضرورة تحسين ادارة المخاطر ومراقبتها من خلال إدراج تعديلات شملت بالأساس مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بازل II وذلك بهدف معالجة النقائص المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك والتي تمّ اكتشافها خلال الأزمة المالية الأخيرة و في هذا الإطار، يتطلّب النظام الفعّال للرقابة المصرفية من السلطة الرقابية أن تطور وتتابع تقييم مستقبلي لحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويكون متناسبا مع الأهمية النظامية للمصرف والمجموعة المصرفية بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من المصارف ومن النظام المصرفي ككل، وتقييمها ومعالجتها ضمن إطار عمل ملائم للتدخل المبكر للتصدّي لهذه المخاطر بما في ذلك وضع خططا ملائمة (BECK, DEMIRGÜÇ-KUNT, & MERROUCHE, 2013, pp. 433-447).

قامت لجنة بازل بوضع أربع مبادئ للرقابة:

- وضع نظام يمكنها من تقدير رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة للبنوك، ووضع استراتيجية واضحة في حالة زيادة المخاطر
- . مراجعة ومراقبة وتقييم الاستراتيجيات وا لإجراءات المتبعة من قبل البنوك في تقييم مستوى رأس المال الخاص بها.
- التأكد من أن البنوك تحتفظ بمستوى ر أس مال أعلى من رأسمالها النظام ي، مع الاحتفاظ برأس مال إضافي لغرض التقليل من المخاطر.
- التدخل المبكر للسلطة الرقابية لتفادي تدني رأس المال عن المستوى المحدّد.

بناءً على ما سبق، فإن عملية الرقابة المصرفية تعتبر عنصراً أساسيا ومكملا للتدابير والقواعد العامة المحددة في الإطار الخاص برأس المال التنظيمي، كما أنّها تعمل على التأكد من كفاية أموال البنك الخاصة من خلال إجراء تقييم لضوابط الرقابة الداخلية، وكذلك ضوابط الحوكمة والإدارة الداخلية للبنوك، ويتم إعداد إجراءات المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من تحديد المؤسسات المالية لمخاطرها الجوهرية وتخصيص رأس المال اللازم لذلك (Habib Dolgun, Mirakhor, & Adam , 2019, pp. 154-161)

بالإضافة إلى النسب المحققة من طرف البنوك التشاركية محل الدراسة والمتعلقة بمعدل كفاية رأس المال، ومعدل الرفع المالي ونسب السيولة، فإنها تقوم بمجموعة من ا لإجراءات ضمن استكمال متطلبات تنفيذ المعايير الاحترازية التي أوصت بها لجنة بازل في طبعتها الأخيرة ومن بين هذه الاجراءات:

1.4عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

يجب التركّيز على أهمّ المتطلبات الرقابية التي يفرضها البنك المركزي فيما يتعلق بإلزام البنوك التشاركية بعملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال، وأغلب الدّول أكّدت أنّ البنوك التشاركية تتّبع نفس التعليمات الرقابية الخاصة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال التي تتبعها البنوك التقليدية وفقا لتعليمات البنوك المركزية .وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد أصدرت قواعد شاملة بشأن التصميم والمحتوى ومنهجية اختبارات الإجهاد وتخطيط رأس المال وتخطيط الاسترداد موزعة كالآتي (خنيوة و علي موسى، 2011، صفحة 15):

-أسلوب الرقابة والمتابعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

-التقييم الشامل للمخاطر.

-التقييم الجيد لرأس المال.

-الرقابة وإصدار التقارير.

-الرقابة الداخلية والمراجعة المستقلة لنظم تقييم المخاطر.

2.4 اختبارات الأوضاع الضاغطة

اختبارات الأوضاع الضاغطة هي عبارة عن تقنيات اختبارية لتقييم قدرة البنوك على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك .تعتبر اختبارات الضغط من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك .توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع Alqahtani, F., Mayes, D., & Brown, K. ,2017, 113-125.

قامت خمس بنوك مركزية بإصدار تعليمات تراعي خصوصية البنوك التشاركية فيما يخص اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية، فيما تعمل البنوك المركزية الأخرى على استكمال إصدار هذا الإطار، حددت تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل III ، الصادرة عن البنوك المركزية في كلّ من السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، وفلسطين أمثلة بشأن بعض فرضيات اختبار الضغط التي يمكن للبنوك تطبيقها، وسمحت للبنك بأن يقرر مدى ملاءمة هذه الفرضيات في ضوء خصائص المخاطر لديهم، مع تطويرها بما يتلاءم مع تلك المخاطر، ومن أمثلة تلك الفرضيات:

-فرضيات خاصة بمخاطر التمويل.
-فرضيات لاختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر معدلات العائد.
-فرضيات متعلقة بمخاطر أخرى.
-فرضيات اقتصادية.
-فرضيات السيولة.

على وجه الخصوص قام بنك الكويت المركزي بإجراء اختبار ضغط كلي للبنوك في عام2019 وذلك على ثلاث مستويات للشدة في الصدمات الاقتصادية والمالية(معتدل، متوسط، شديد)، واجتازت البنوك التشاركية كل من المستوى المعتدل والمتوسط، حيث توافق معدل كفاية رأس مال الناتج مع الحد الأدنى المطلوب 13% وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي .فيما يخصّ المستوى الأشد للاختبار، انخفض معدل كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب في بنكين فقط(من أصل خمسة)وذلك بنسب ما بين 3 و 4% بعد تحليل عناصر المخاطر الرئيسة وتأثيراتها تبيَن أن الانخفاض في تلك البنوك يعود بشكل كبير إلى عنصر مخاطر الائتمان الذي تفتر ض السيناريوهات في إطاره زيادة نسبة التعثر في القروض وبناء المخصصات المحددة زيادة التحوط للديون وأثرها على الأرباح وكفاية رأس المال .مما هو جدير بالذكر أن اختبارات الضغط للبنوك التشاركية المشار إليها تفترض قيام البنك بتحمل كافة الخسائر.

تسعى البنوك المركزية بالدول العربية بخصوص الجهود المستقبلية التي تعمل عليها لتعزيز الرقابة على البنوك التشاركية إلى مواكبة التطورات وأفضل الممارسات الدولية وخصوصا الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز الخبرات المصرفية في الرقابة على البنوك التشاركية مع توفير برامج مناسبة للتدريب والتأهيل . كذلك هناك سعي متواصل لتطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في العمل المصرفي،

5. الدعامة الثالثة لمتطلبات بازلIII (انضباط السوق)

تعتبر هذه الدعامة مكملا للدعامتين الأول والثانية، وتتمثّل في تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسة الخاصة بالمخاطر التي تواجهها ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر (Taktak, ben slama zouari, & Boudriga, 2016, pp. 117-121) و في نفس السياق، تهدف الدعامة الثالثة" انضباط السوق "إلى إلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الأسواق، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، وبالتالي تسعى هذه الدعامة إلى تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح .تجدر الإشارة إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق، فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق وشفّاف للمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات وتحديد المخاطر الكلية التي تواجهها ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر(Taktak, ben slama zouari, & Boudriga, 2016, pp. 117-121)

تفرض لجنة بازل اعتمادا على هذه الركيزة نشر المعلومات الخاصة التي تسمح للمتعاملين في السوق من المراقبة غير المباشرة والتنبؤ بالوضعية المالية للبنك .ولقد حرصت لجنة بازل للرقابة على البنوك على التشاور المستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أكبر قدر من التناسق والتكامل في مجال النظم المحاسبية المطبقة والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية في هذا المجال، تعتبر سياسة الإفصاح العام من أهم السياسات التي يجب مراعاتها في النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية معتمداً في ذلك على مرجعية معايير المحاسبة الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .كما تعتبر ضرورة شرعية إذ أن مستخدم ي القوائم المالية خاصة أصحاب حسابات الاستثمار الت ي تمثل ودائعهم النسبة الأكبر من المصادر المتاحة للتمويل للبنوك التي تتوافق مع الشريعة يحتاجون إلى قدر كبير من المعلومات .عليه، فإن التزام البنوك التشاركية بمتطلبات الإفصاح التي أقرها إطار بازل تؤدي إلى زيادة الشفافية والإفصاح لدى البنوك التشاركية وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بها.

في هذا الإطار، تتبنى البنوك التشاركية أعلى معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة التي تلائم أعمالها وأنشطتها وفقا للتطورات المحيطة بها .من حيث الالتزام بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة ومحدّثة إلى المساهمين، وفق ا للمتطلبات الرقابية والتشريعية ضمن إطار عمل شفاف .حيث تسعى البنوك التشاركية في المنطقة العربية إلى الاستجابة لهذه المعايير من خلال القوانين والتشريعات التنظيمية التي تصدرها البنوك المركزية والتي تتماشى مع الإطار الجديد للجنة بازل، خاصة فيما يتعلق بالإطار الرقابي الخاص بانضباط السوق المنظم لعملية الإفصاح(الافصاحات المالية وغير المالية والرقابية التي تتضمن كافة البيانات الهامة المتعلقة بها وبعملياتها المالية والأداء عموما)والتي في الغالب تعتمد نفس الإطار المطبق على البنوك التقليدية.

بالنسبة لمصر، تلتزم كافة البنوك التشاركية حاليا بمعايير الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية، ولم يتم حتى ا لآن إصدار التعليمات الخاصة بانضباط السوق وفقا لمقررات بازل سواء للبنوك التقليدية أو البنوك التي تتوافق مع الشريعة، وسيقوم البنك المركزي المصري بإصدار التعليمات الرقابية الخاصة بالدعامة الثالثة من مقررات بازل والخاصة بانضباط السوق والمنظمة لعملية الإفصاح بعد الانتهاء بشكل كامل من إصدار التعليمات الخاصة بتطبيق الإصلاحات النهائية لمقررات بازل III ، المقرر تطبيقها في بداية عام 2022 ، وسيتم ا لأخذ في الاعتبار التعديلات والتحديثات النهائية التي أجرتها لجنة بازل في ديسمبر 2018على معايير تطبيق الدعامة الثالثة الخاصة بعملية الإفصاح.

فيما تواجه بعض البنوك المركزية العربية تحديات فيما يتعلق بالالتزام بإطار انضباط السوق في انتظار ملاءمة إطار انضباط السوق بخصوصيات المالية التشاركية . في اطار الجهود المستقبلية التي تعمل عليها البنوك المركزية لتعزيز التزام البنوك التشاركية بالدعامة الثالثة لمقررات بازل، فستتكثف الجهود لملاءمة الإطار بخصوصيات المالية الإسلامية التي لازالت تواجه تحديات كثيرة رغم معدلات النمو العالية التي حققها هذا القطاع، منها :تعدد جهات التشريع، وعدم توحيد الضوابط الشرعية، وحداثة المجالات والتطبيقات الممارسة في المصارف الإسلامية، بالتالي ينبغي على البنوك التشاركية أن تخضع لنظام تشرف عليه وتنظمه بالكامل البنوك المركزية، وبصورة تختلف عن البنوك التقليدية (خديجة سعيدي، 2016، ص 212).

6. وفاء البنوك التشاركية بمتطلب السيولة في إطار بازلIII

تضمنت إصلاحات بازل III عدداً من المتطلبات الرقابية لضمان زيادة مستويات جودة واتساق وشفافية القواعد الرأسمالية من خلال زيادة رؤوس أموال المصارف، ورفع مستوى جودتها، وتحسين مستويات تغطية رأس المال للمخاطر .كما تم استحداث معيار نسبة الرفع المالي كنسبة مُكملة لمتطلبات رأس المال لضمان تغطية أكبر للمخاطر التي لا تعكسها نماذج تقييم المخاطر .إضافة لما سبق، تم استحداث دعائم صد لاحتواء المخاطر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية والمخاطر الناتجة عن المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية (هبة، 2019، الصفحات 12-13).

رغم اتجاه إصلاحات بازل III إلى تعزيز متطلبات رأس المال، إلا أن ذلك لم يكن كفيلاً بمفرده لدعم سلامة القطاع المصرفي، وضمان تمتع وحداته بالسيولة الكافية لتمويل الأنشطة المصرفية في الأجلين القصير والمتوسط، لاسيما في ظل عدم وجود متطلبات رقابية عالمية لإدارة مخاطر السيولة حتى عام . 2011 فقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن معاناة بعض المصارف خلال تلك الفترة من صعوبات مالية مرتبطة بإدارة السيولة رغم احتفاظها بمستويات جيدة من الملاءة المالية، وهو ما يعزى إلى عدم اتباع هذه المصارف لسياسات منضبطة لإدارة السيولة. نتج عن ذلك ظهور أزمات متعلقة بالسيولة المصرفية استمرت فترة طويلة من الزمن بما استلزم تدخل المصارف المركزية لدعم أسواق النقد، وانقاذ المصارف المتعثرة (هبة، 2019، الصفحات 13-14).

اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية وبشكل تدريجي بداية من عام 2008 وحتى عام 2014 بإرساء دعائم إطار رقابي عالمي متكامل لإدارة مخاطر السيولة لضمان وجود قدر كاف من السيولة من حيث الكم والنوع في القطاعات المصرفية ولتأكيد وتعزيز مستوى قدرة السلطات الرقابية على إدارة مخاطر السيولة على المستويين الجزئي والكلي.

يتكون الإطار الرقابي لإدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III من أربعة ركائز أساسية، تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف المشار إليها، حيث أصدرت اللجنة عام 2008 مبادئ" الإدارة الحصيفة والرقابة على مخاطر السيولة ، تلك المبادئ التي

توفر الأطر الاسترشادية اللازمة فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة و لتمكين السلطات الرقابية من متابعة وتقييم مخاطر السيولة على مستوى الوحدات المصرفية أو على مستوى القطاع المصرفي ككل طورت لجنة بازل عام 2009 ما يُعرف بمصفوفة رصد مخاطر السيولة، التي توفر للسلطات الرقابية الحد الأدنى من المؤشرات التي يتعين رصدها ومراقبتها بشكل مستمر لضمان الإدارة السليمة لمخاطر السيولة (هبة، 2019، صفحة 15).

بهدف استكمال الأطر الرقابية لإدارة مخاطر السيولة، اتجهت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2011 إلى استحداث متطلبين رقابيين كميين يستهدفان ضمان توفر حد أدنى للسيولة على مستوى القطاع المصرفي في الأجلين القصير والمتوسط، وتوفير أساسا عادلاً للمنافسة فيما بينها، والحيلولة دون سعي بعض المصارف إلى التوسع في الانشطة الائتمانية على حساب السيولة المصرفية.

يتمثل المطلب الأول في نسبة تغطية السيولة الذي يستهدف ضمان احتفاظ المصارف بحد أدنى للسيولة المصرفية في الأجل القصير يغطي صافي التدفقات الخارجة للمصارف(خلال فترة 30 يوما)، فيما يتمثل المتطلب الثاني في نسبة صافي التمويل المستقر الذي يستهدف ضمان وجود مصادر تمويل مستقرة لدى المصارف في الأجل المتوسط لتمويل أنشطتها المالية لمدة لا تقل عن سنة .يعرض الشكل التالي الركائز الأربعة الأساسية للإطار الرقابي لإدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل. III

الشكل 3 : الركائز الأربعة الأساسية للإطار الرقابي لإدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل. III

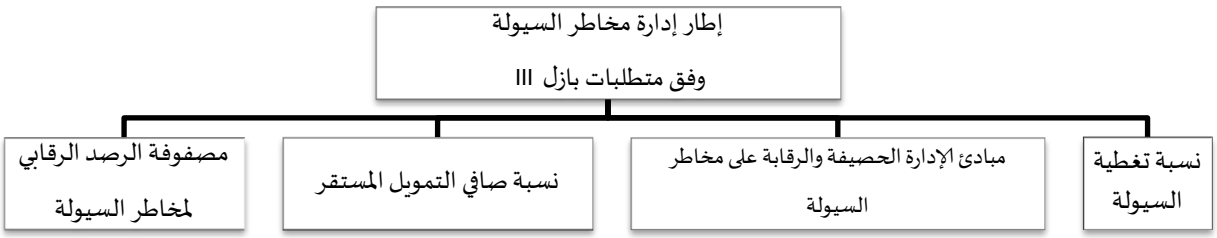

المصدر: من اعداد الباحثين

استناداً لما سبق، وفي ظل حرص المصارف المركزية العربية على تطبيق متطلبات بازل III سواءً تلك المتعلقة بدعم القواعد الرأسمالية أو تعزيز مستويات السيولة المصرفية، ركزت عدة دول عربية خلال السنوات الأخيرة على تدعيم الأطر الرقابية الخاصة بمتطلبات رأس المال، كما اهتمت بدراسة متطلبات السيولة وفق مقررات بازل وحرصت على التشاور الوثيق مع القطاع المصرفي لتنفيذ هذه المتطلبات .في هذا الجزء من الدراسة سيتم تسليط الضوء على تجارب الدول العربية في تطبيق كل من متطلبي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

2.6 نسبة تغطية السيولة

تضمن هذه النسبة احتفاظ المصارف بسيولة كافية من الاصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والمقبولة من قبل المصارف المركزية بما يغطي صافي تدفقاتها الخارجة خلال ثلاثين يوما وفق فرضية للأحوال الضاغطة تتضمن ظروفا مماثلة لظروف شح السيولة والضغوطات المالية التي ظهرت في الأسواق خلال الأزمة المالية العالمية التي تضمنت ضغوطات على المستويين الجزئي والكلي (رقية و لعرابة، 2010، صفحة 22).

تمثل هذه النسبة الحد الأدنى للسيولة المفروض الاحتفاظ بها، فيما قد تفرض السلطات الإشرافية مستوى أعلى لنسبة السيولة حال رؤيتها لضرورة تحوط القطاع المصرفي لقدر أكبر من مخاطر السيولة والتي قد لا تعكسها هذه النسبة بشكل جيد . بناءً عليه يجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في المصارف عن % 100 بداية من عام 2019 ، فيما يسمح للمصارف في أوقات الأزمات المالية استخدام المخزون المتوافر لديها من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية التزاماتها وذلك تحت إشراف السلطات الرقابية، وهو ما قد يعني انخفاض النسبة عن المستوى المقرر لها في هذه الأوقات .كذلك قد تنخفض هذه النسبة عن هذا المستوى حال قيام الدولة بتنفيذ حزم من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي قد تتطلب دعما من القطاع المالي والمصرفي يتم حساب نسبة تغطية السيولة على النحو التالي:

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما المقبلة≥ 100%

فيما يتعلق ببسط هذه النسبة تتمثل الأصول السائلة عالية الجودة في النقدية، والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بقيمه لا تقل عن قيمتها السوقية لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوما يجب على المصارف أن تحافظ على هذه النسبة بشكل مستمر، وأن تراقب أية فجوات محتملة في التطبيق، وتتحسب لها باتخاذ التدابير الملائمة للوفاء بهذه النسبة.

ارتأت لجنة بازل أهمية تطبيق هذا المتطلب بشكل متدرج نظراً لكون توقيت فرضه جاء في فترة اتسمت بضيق الأوضاع المالية، وتزامن مع فترة استعداد المصارف للعمل على الوفاء بمتطلبات الإطار الرقابي لرأس المال .بنا ء عليه، فرضت اللجنة هذا المتطلب عام 2015 ، بحيث يتم تطبيقه بشكل متدرج وبزيادة سنوية بنسبة 10 % وصولاً للتطبيق الكامل للمتطلب عام 2019

على مستوى متطلبات السيولة وبعكس متطلبات رأس المال، فمن المتوقع أن تواجه البنوك التشاركية تحديات فيما يتعلق بالوفاء بهذه المتطلبات .أدرجت لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن بازل III للوفاء بمتطلبات السيولة نسبتين جديدتين هما :نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر ولأن معظم البنوك التشاركية تنتمي إلى اقتصاديات ناشئة، ومع أنها تحتفظ بنسب سيولة عالية، إلا أن هناك نقصا في الأصول ذات الجودة والسيولة العاليتين نتيجة عدم وجود سوق متطورة للأوراق المالية التشاركية ، وحتى إن اعتبرت بعض الأدوات المالية من وجهة نظر البنك التشاركي ذات سيولة، إلا أن متطلبات بازل قد لا تعترف بها .تتيح متطلبات بازل III فرصة للصناعة المالية الإسلامية لتطوير مجموعة جديدة من الأصول السائلة عالية الجودة لمعالجة النقص الحالي لمثل هذه الأدوات (ARCHER, KARIM, & SUNDARARAJAN, 2015, pp. 10-31).

من الإشكالات الأخرى التي تثيرها المتطلبات الجديدة لاتفاقية بازل III هو طريقة التعامل مع حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح من ناحية السيولة والتمويل .وأصل المشكلة أن مالكي حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح ملزمون نظريا بتقاسم أية خسائر، بحكم عقد المضاربة الذي بينهم وبين البنك، إلا أن ذلك قد يزيد من التقلب ومتطلبات تغطية السيولة لهذه الحسابات ويقلل من دورها، كمصدر تمويل دائم(مستقر)

ولأنه يحق لأصحاب الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح سحب أموالهم في مهلة قصيرة نسبيا، فإن ذلك يشكل مصدرا لمخاطر السيولة لدى البنوك الإسلامية كما أن التعامل مع هذه الحسابات يختلف من بلد للآخر اختلافا بينا، والطريقة الشائعة للتعامل مع هذه الأخطار هو احتياطي معدل الربح و احتياطي مخاطر الاستثمار (Taktak, ben slama zouari, & Boudriga, 2016, pp. 117-121)

فيما يتعلق بمدى التزام البنوك المركزية العربية بمتطلب نسبة السيولة في إطار بازل III ، فتشير النتائج إلى انه من بين الدول الخمسة عشر التي استوفت الدراسة، قامت البنوك المركزية في خمس دول منها في كل من البحرين، والسعودية، وفلسطين، وعُمان، والكويت، بإصدار الإطار الرقابي لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، فيما تعمل البنوك المركزية في باقي الدول على استكمال إصدار هذا الإطار .تعتبر كل من تونس والسعودية من أوائل الدول العربية التي طبقت هذه النسبة في عام . 2015 سجلت نسبة تغطية السيولة ارتفاعا في عدد من الدول العربية التي بدأت بتنفيذ هذا المتطلب خلال السنوات السابقة إلى ما يفوق النسبة المقررة وفق لجنة بازل البالغة % 100 كما هو الحال في **فلسطين** % 257 **والسعودية**198 %، و**تونس** % 123 ، بينما سجلت عُمان خلال عام 2019 نسبة بلغت% 208

الشكل 4 : نسبة تغطية السيولة في بعض الدول العربية وفق مقررات بازلIII

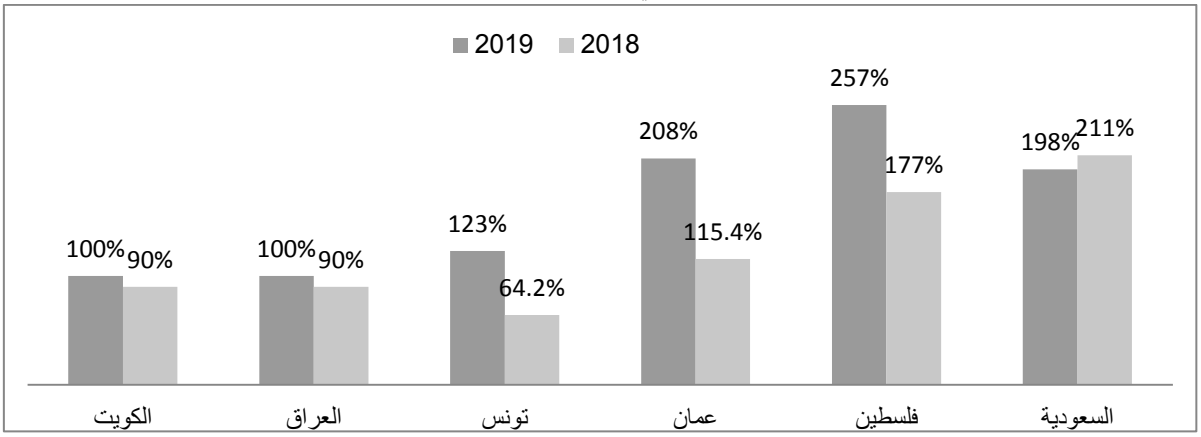

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات صندوق النقد العربي لسنة 2019.

أشارت البنوك المركزية إلى أن أهم هذه التحديات تمثل في عدم توفر أصول عالية الجودة متوافقة مع مبادئ الشريعة ا لإسلامية على غرار الصكوك خاصة منها الصكوك السيادية المطروحة من قبل الدولة وفق التعريف الوارد ضمن متطلبات بازل، وذلك كما هو الحال في كل من البحرين وتونس والسعودية وسوريا وفلسطين .في المقابل، لم يواجه البنك المركزي المصري تحديات فيما يتعلق بالوفاء بنسبة السيولة، حيث فاقت النسبة الفعلية لديها الحد الأدنى المطلوب نتيجة امتلاكها حجم كبير من الأصول السائلة عالية الجودة .في عُمان، يعمل البنك المركزي الع ماني حاليا على وضع الأسس لطرح أدوات السيولة التشاركية بما يواكب مستجدات الوضع المصرفي في السلطنة .كما لم يواجه بنك الكويت المركزي تحديات فيما يتعلق بالوفاء بنسبة السيولة حيث قام بتوجيه البنوك لتعزيز قدرتها على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كافٍ من الأصول عالية الجودة لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقا لفرضية ضغط لمدة 30 يوما كما يعمل البنك على إعداد دراسة الأثر الكمي لتطبيق نسبة تغطية السيولة، وقد أظهرت نتائج الدراسة قدرة عالية لدى البنوك الكويتية ومن ضمنها البنوك التشاركية على تلبية متطلبات تطبيق هذه النسبة وبمعدلات تفوق الحد الأدنى لها وهي % 100 حتى في الأوقات الضاغطة. و بهدف تجاوز التحديات السابق الإشارة إليها، قام مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم والإجارة، في حين عملت مؤسسة النقد العربي السعودي على توفير التسهيلات للبنوك التشاركية بصيغة المرابحة. اما في سوريا، يعمل البنك المركزي الآن على وضع التعليمات اللازمة بهذا الخصوص.

7. تحليل النتائج

إضافة إلى التحديات التي ترتبط بالتوافق مع المعايير المحاسبية .تبذل البنوك المركزية العربية جهوداً حثيثة لتخفيف الصعوبات التي تواجه البنوك التشاركية وتمكينها من مواجهة التحديات المرتبطة باحتساب مكونات رأس المال في إطار مقررات بازل IIIاتختلف تلك الجهود بحسب طبيعة البيئة المصرفية التي تعمل بها تلك البنوك، حيث تشمل ملائمة منتجات البنوك التشاركية مع البنود المدرجة بنموذج معيار كفاية رأس المال الموحد على مستوى كافة الجهاز المصرفي والرد على الاستفسارات التي ترد من البنوك التشاركية بصفة مستمرة لتمكينها من توافق منتجاتها مع التعليمات الرقابية، والعمل على استكمال المنظومة التنظيمية بما يمكن من السماح بإصدار أدوات تلائم مقررات بازل III وتتوافق مع الضوابط الشرعية.

كذلك تسعى البنوك المركزية العربية إلى بذل جهود موازية لتمكين البنوك التشاركية من احتساب أنواع الأخطار الثلاثة الرئيسة :مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل .ومع أن معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية تتيح مجموعة متنوعة من المقاييس الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر من بينها: المنهج المعياري والمنهج الداخلي والمنهج الداخلي المتقدم لحساب المخاطر الائتمانية، والمنهجان المعياري والداخلي لحساب المخاطر السوقية والمنهج المعياري، والمنهج الأساسي والمنهج المتقدم لحساب المخاطر التشغيلية، إلا أن تطبيقات البنوك التشاركية في الدول العربية تميل لاستخدام المناهج المعيارية وبدرجة أقل المناهج الأساسية، التي تعتبر أسهل الطرق الممكنة في قياس المخاطر، ولا شك أن ذلك يشكل تحديا على المدى البعيد، إذ لا بد من تطوير مناهج داخلية خاصة بتلك البنوك واعتماد المناهج المتقدمة.

يقوم عدد محدود من البنوك المركزية العربية باحتساب فجوة الائتمان لغايات استخدام أداة هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية وقد كان لتطبيق هذا المتطلب دوراً في تقليل مستويات تأثر التمويل الممنوح من قبل البنوك التشاركية بالتقلبات في دورات الأعمال، ولا شك أن استخدام هذا الهامش يعتبر ضروريا وهو ما بينته الأزمة المالية العالمية 2008 وتؤكد عليه الظروف الحالية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

بخلاف متطلبات رأس المال، تواجه عدد من البنوك المركزية العربية تحديات فيما يتعلق بالوفاء بمتطلب نسبة تغطية السيولة وفق بازل III يتمثل أهمها في عدم توفر أصول عالية الجودة متوافقة مع الشريعة على غرار الصكوك وفق التعريف الوارد ضمن متطلبات بازل.

بهدف تجاوز التحديات السابق الإشارة إليها قام عدد من البنوك المركزية بإصدار أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية .من جانب آخر، بذلت البنوك المركزية و العربية بالتعاون مع الجهات المعنية في عدد من الدول العربية مجهودات لتطوير سوق للأوراق المالية متوافقة مع الشريعة.

بالنسبة للدعامة الثانية لبازل III ، فتتّبع البنوك التشاركية نفس التعليمات الرقابية الخاصة بالبنوك التقليدية في هذا الصدد في عدد من الدول العربية .في حين اتجهت البنوك المركزية في بعض الدول العربية إلى إصدار تعليمات تراعي خصوصية البنوك التشاركية فيما يخص اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية،

فيما تعمل البنوك المركزية في باقي الدول على استكمال إصدار هذا الإطار .يتكامل مع ذلك وجود جهة رقابية مختصة بالرقابة على البنوك التشاركية في عدد من الدول العربية.

فيما يتعلق بالدعامة الثالثة لبازل III ، تتبنى البنوك التشاركية في الدول العربية معايير ا لإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة التي تلائم أعمالها وأنشطتها وفقا للتطورات المحيطة به ا من خلال الالتزام بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة ومحدّثة إلى المساهمين، وذلك وفقا للمتطلبات الرقابية والتشريعية ضمن إطار عمل شفا ف في ظل قيام عدد من البنوك المركزية العربية بإصدار الإطار الرقابي الخاص بانضباط السوق المنظم لعملية الإفصاح(الإفصاحات المالية وغير المالية والرقابية التي تتضمن كافة البيانات الهامة المتعلقة بها وبعملياتها المالية والأداء عموما)التي في الغالب تعتمد نفس الإطار المطبق على البنوك التقليدية.

8. خاتمة:

تعتبر الدول العربية أهم مراكز التمويل المصرفي التشاركي حيث تستحوذ على ما يقرب من 51% من حجم الصناعة على مستوى العالم، كما تعتبر البنوك التشاركية ذات أهمية نظامية محلية في عدد من الدول العربية .واكبت البنوك المركزية العربية المستجدات الدولية المتعلقة بتبني متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية(بازلIII) بما في ذلك تلك المتعلقة بكفاية رأس المال للبنوك التشاركية، وقام بعضها بإصدار و/أو تطبيق تلك المتطلبات .لكن مع ذلك تواجه البنوك التشاركية بعض التحديات في الوفاء بمتطلبات رأس المال في إطار المتطلبات الجديدة لبازل III تتباين تلك التحديات، بشكل خاص فيما يتعلق باحتساب مكونات رأس المال، غير أنها تشترك في بعض العناصر منها أن البنوك التشاركية تخضع لنفس التعليمات الرقابية التي تخضع لها البنوك التقليدية في عدد من الدول العربية مع وجود تحديات ترتبط بعدم كفاية الأدوات المالية التشاركية والتي يمكن إدراجها ضمن مكونات رأس المال،

في ضوء ما سبق، تتمثل أهم التوصيات فيما يتعلق بتمكين البنوك التشاركية من الوفاء بمتطلبات بازل III فيما يلي:

- مواصلة الجهود الرقابية المبذولة لتمكين البنوك التشاركية من الالتزام بالمعايير المصرفية الدولية وتوفير التشريعات الملائمة لنمط الصيرفة الإسلامية الت ي تتناسب مع طبيعة نشاطها لضمان وجود رقابة فعالة عليها من قبل السلطات الرقابية.
- تعزيز الكوادر البشرية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر، وتطوير قدراتهم في هذا المجال ونشر ثقافة إدارة المخاطر السليمة على كافة المستويات وفيما يخص كافة الأنشطة والتدريب والالتزام بأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية.
- تطوير أدوات وأنظمة قياس المخاطر وفقا لطرق التقييم الداخلي، للاستفادة من مزايا هذه الطريقة.
- توحيد الجهود ما بين البنوك التشاركية للالتزام بصيغ مجلس الخدمات المالية الإسلامية للوصول إلى صيغة موحدة لتطبيقها.
- ضرورة مواكبة التطورات وأفضل الممارسات الدولية وخصوصا الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- توفير بيئة قانونية ورقابية مناسبة واطار عمل مناسب للمحاسبة والتدقيق، هذا فضلا عن التحديات الرقابية التي تتسم بالتغير بطبيعتها.
- ضرورة وجود رقابة فعالة على مخاطر عدم الالتزام بقواعد الشريعة، وذلك من خلال وجود هيئة مستقلة للرقابة الشرعية ومنحها السلطات والصلاحيات التي تمكنها من المراجعة الدقيقة للمعاملات التي تتم داخل البنك وجعل قراراتها ملزمة للبنك.
- مواصلة الجهود لتطوير أسواق الأوراق المالية التشاركية وذلك لتمكين تلك البنوك من الوفاء بمتطلبات السيولة وتوفير أدوات مالية تضمن الإدارة الكفؤة للسيولة في هذه البنوك من جهة وتمكن البنوك المركزية من إدارة السياسة النقدية بفعالية أكبر لاسيما في الدول التي تتسم فيها هذه البنوك بأهمية نظامية.

9. المراجع:

1. Song, I., & Oosthuizen , C. (2014). *Islamic Banking Regulation and Supervision.* International Monetary Fund Working Paper.
2. BECK, T., DEMIRGÜÇ-KUNT, A., & MERROUCHE, O. (2013). *Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability.* The World Bank.
3. Faisal Alqahtani ،David Mayes و ،Kym Brown .(2017) .*Economic Turmoil and Islamic Banking: Evidence from the Gulf Cooperation Council* .Pacific-Basin Finance Journal.
4. Farooqi, M., & O'Brien, J. (2019). *A comparison of the impact of the Basel standards upon Islamic and conventional bank risks in the Gulf state region.* Doha, Qatar: Journal of Islamic Accounting and Business,.
5. Muhammad Adeel Ashraf و ،Ahcene Lahsasna .(2017) .*Proposal for a new Sharīʿah risk rating approach for Islamic banks* .Kuala Lumpur ،Malaysia: ISRA International Journal of Islamic Finance.
6. Muhammed Habib Dolgun ،Abbas Mirakhor و ،Ng Adam .(2019) . *A proposal designed for calibrating the liquidity coverage ratio for Islamic banks* .Kuala Lumpur ،Malaysia: ISRA International Journal of Islamic Finance.
7. Nafis Alam .(2013) .*Impact of banking regulation on risk and efficiency in Islamic banking* . Selangor ،Malaysia: Journal of Financial Reporting and Accounting.
8. Simon ARCHER ،Rifaat Ahmed Abde KARIM و ،Venkataraman SUNDARARAJAN .(2015) . *Supervisory, regulatory, and capital adequacy implications of profit-sharing investment accounts in Islamic finance* .Journal of Islamic Accounting and Business Research.
9. Taktak, N., ben slama zouari, S., & Boudriga, A. (2016). *Do Islamic banks use loan loss provisions to smooth their results.* Doha: Journal of Islamic Accounting and Business.
10. بوخيضر رقية ، و مولود لعرابة. (2010). *واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2*. السعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الاسلامي.
11. سامر مظهر قنطقجي. (2015). *صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات الإسلامية*. سوريا: منشورات دار أب الفداء.
12. صالح مفتاح، و فاطمة رحال. (2015). *تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي* (المجلد .. المجلد الحادي والعشرون. العدد الأول). السعودية: دراسات اقتصادية اسلامية.
13. عبد الكريم حمزة ، و محمد حماد. (2008). *مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية*. الاردن: دار النفائس.
14. عبد المنعم التهامي. (2014). *مقررات لجنة بازل الثانية والثالثة كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي المصرفي*. القاهرة، مصر: النشرة المصرفية العربية.
15. عبد المنعم هبة. (2019). *إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية*. صندوق النقد العربي.
16. محمد الأمين خنيوة، و حنان علي موسى. (2011). *منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع ومناهج التطوير*. غرداية، الجزائر: مجلة الواحات للدراسات والبحوث.
17. محمد محمود المكاوي. (2013). *البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء*. القاهرة، مصر: دار الفكر والقانون.